مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 05 (02) ديسمبر 2021 ص ص 261-290

التكوين الجامعي في الجزائر ومظاهر التعاون بين الدول العربية

University training and aspects of cooperation between Arab Countries

نسرين طاري[1*] بن طاهر علي[2]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. البريد الالكتروني: nesrrinounou@yahoo.fr

[2] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. البريدي الالكتروني: alibentahar22@gmail.com

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2021-04-28	2021-07-14	2021-12-01

الملخص:

كانت الجامعة ولا تزال مصدر الإشعاع الفكري وقطبا فاعلا في تغيير المجتمعات وتطويرها، فمصير الدول يرتبط في جزء كبير منه بنجاعة النظام التكويني والتعليمي للجامعة، باعتبار العملية التكوينية في الجامعة تشكل نسقا مفتوحا قد يجعل من عملية التقويم أكثر شمولية وأكثر فعالية وتدارك النقائص المترتبة من أجل التوجه نحو الإصلاحات ، لهذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى التركيز على مدى فاعلية العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية خاصة وواقع مجالات التعاون والشراكة مع باقي الدول المتواجدة في المنطقة العربية عامة.

الكلمات المفتاحية: *العملية التكوينية؛ التعاون؛الدول العربية.*

Abstract:

University has always been the source of intellectuality and an active tool in the development of societies. It is generally acknowledged that the future of countries is strongly related to the efficiency of the university's education and training systems. This paper will shed light on the extent of effectiveness of the training process in the Arab region in general and Algerian University .we will refer in this paper to the space of Arab cooperation in the field of training relying on both theory and practice. A questionnaire will be employed to gather and interpret the data collected

Keywords: *University training; Cooperation Keywords; Arab countries; Project.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

صرحت البلدان العربية أنها حققت العديد من الانجازات خلال السنوات العشر الأخيرة في قطاع التعليمو التكوين الجامعي، وتختلف هذه الانجازات من بلد للأخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فيه والتي تتمحور حول زيادة الفرص الدراسية وتنويع التعليم العالي وارتفاع مؤسساته وانتشارها جغرافيا وإنشاء بنى لضمان الجودة وضبط الجودة في التكوين الجامعي، ولتحقيق هذا الأخير فقد نفدت مشروعات جديدة من أجل فعالية ونوعية التكوين، لكن بالمقابل تبين أن هناك جملة من التحديات التي مازالت تواجه التعليم العالي والتي تحتاج إلى جهود كبيرة للنجاح في مواجهتها علما أن الدول العربية متفاوتة الأوضاع في حجم هذه التحديات وفي القدرة على مواجهتها إلا أنه من الشروط الواجب توفرها لمجابهة هذه التحديات هو تضافر جهود الدول العربية في قطاع التعليم العالي من أجل تحقيق جودة التكوين باعتبار أن هذه الدول العربية تتشابه من حيث البيئات الثقافية والتنظيمية والسياسية والاجتماعية فإنه من الضروري صياغة تشريعات تتلاءم وهذه البيئات.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية حول فعالية العملية التكوينية والنظام التكويني في الجزائر خاصة والمنطقة العربية عامة، بالإضافة الى دور الدول العربية فيما بينها ومظاهر التعاون في مجال التعليم العالي والتكوين الجامعي، من خلال ذلك نطرح الإشكالية التالية :ما مدى فعالية العملية التكوينية في التعليم العالي في الجزائر، وما مدى مساهمة الدول العربية في المجال الأكاديمي لتحقيق فعالية التكوين؟ حسب طبيعة الموضوع اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والإحصائي في محاولة لقراءة إحصائية لمعطيات واستجوابات لتصورات الطلبة والأساتذة حول التكوين الجامعي وتمثيلها في جداول.

متغيرات الدراسة:

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الوهاب بن حفيظ: حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية مسارات الممكن والمحتمل والمأمول، قدمت هذه الدراسة في المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في الدول العربية سنة 2010، انطلقت هذه الدراسة بإشكالية استشرافية تتعلق بمدى الحاجة الفعلية إلى بناء منطقة عربية للتعليم العالي وقضاء أكاديمي يشمل شبكة من الجامعات قصد تسهيل الحراك الإقليمي للباحثين وقد قدمت هذه الدراسة تشخيص مؤشرات الحراك العلمي والطلابي في البلدان العربية وتحديد نواقصه من خلال الاعتماد على نتائج جزئية للمسح الإقليمي حول حراك الطلاب في المنطقة العربية، كما بيمن هذه الدراسة العوائق المتصلة بصعوبات تأسيس مثل هذا الفضاء والحلول الملائمة لتجاوزها. ركزت هذه الدراسة على المجال التعاوني الخارجي للتعليم العالي وطرحت مشروع لبناء ذلك، لكن يسبق هذا المشروع إصلاح داخلي للتكوين الجامعي في كل دولة عربية قبل الشروع في هذا المشروع.

دراسة خليفي سامية: التعليم العالي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول 2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وعرض أهم التحديات التي تواجهها ومحاولات النهوض بهذا المجال، وتوصلت هذه الدراسة إلى

ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بإجراء تغييرات ذهنية وتطوير الإدارة مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التمويل ووضع إستراتجية بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل ليس المحلية فحسب وإنما احتياجات الدول العربية وتوأمتها. أكدت هذه الدراسة على ضرورة إنشاء مجال للتبادل المعرفي بين الدول العربية في حين أهملت جانب مهم وهو عدم الاعتراف بالشهادات بين هذه الدول والتباين في التكوين الجامعي بين كل جامعة وأخرى.

دراسة سارة عزايزية: التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار بين الواقع والمأمول، هدفت الدراسة على معالجة أهم تحديات واقع التعاون العربي في مجال التعليم والابتكار وقدمت مقترحات لتعزيز التعاون العربي وعرض نقاط الضعف في مجال التكوين وإلى قصور وضعف التعاون في ما يخص تبادل الطلاب والهيئة التدريسية على مستوى البحث العلمي ومعادلة الشهادات.

دراسة أحمد جلول: التكوين الجامعي –المشكلات والحلول– سنة 2018، عرضت هذه الدراسة عدة مشكلات يعاني منها التكوين في قطاع التعليم العالي منها العدد الهائل للطلبة، وبرامج التكوين التي لا تراعي متطلبات سوق العمل خاصة أمام ارتفاع نسبة البطالة للطلبة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن برامج التكوين الحالية لم تعد تلبي حاجيات المجتمع إذ لا بد من تحديثها وتكييفها ووضع سياسات جديدة، كما بينت الدراسة غياب سبل الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والتجاري وإلى ضرورة أنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة والتعاون بغية الاستفادة من الخبرات الخارجية.

1. دراسة نظرية للتكوين الجامعي في الجزائر

يعد التكوين وسيلة لتزويد الأفراد بالكفاءات والمهارات المهنية المناسبة وذلك لقيامهم بمهامهم المهنية على أحسن أداء وفي أقل وقت ممكن.

1.1 تعريف التكوين:

يعرف" بوتارف" التكوين بأنه عملية تعديل ايجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الفرد لرفع مستوى كفاءته في الأداء بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، أي أن التكوين وسيلة لإعداد الكفاءات حيث تتزاوج المعارف والسلوكيات وتكون مؤهلة للعمل الناجح. (بوباطنة، 2009، ص17).

أما تعريف "مرين ومينا جير: يسعى التكوين إلى البناء وإلى تحليل المواقف البيداغوجية وإلى توضيح المكسب المعرفي وامتلاك المهارات والكفاءات البيداغوجية مع إمكان استثمارها من جديد. (سامية، 2017، ص31).

وعليه يمكن استخلاص أن التكوين الجامعي هو عملية تعليمية متخصصة تكسب الفرد إعدادا معرفيا وسلوكيا ومهارة، يمكن من تحقيق طموحاته المعرفية والعلمية في إطار تنمية المجتمع وتطويره.

2.1 أهداف التكوين ووظائفه

وتتمثل في مايلي:

رفع الروح المعنوية للمتكون لأن معرفته بكيفية انجازه لعمله مع إتقانه له يعتبر ميزة وهذا ما يدفعه لزيادة الاهتمام لعمله.

– إتاحة الفرد المكون للتقدم في منصبه الوظيفي بشكل أفضل.

– النهوض بالمعرفة العلمية من حيث الكم والنوعية، فالقدرات والمهارات العالية تؤدي إلى زيادة المعرفة كما وكيفا.

– تقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبئ على المشرفين والمدربين. (عرباوي، 2010، ص 18)

3.1 مبادئ التكوين الجامعي في الجزائر:

الجزأرة: وتعني التقليل من الاعتماد الكثير على التعاون الأجنبي الذي قد يؤثر سلبا على سير الجامعة، وقد وصلت هذه العملية إلى نسب جد مرتفعة في معظم الفروع وهي:

– جزأرة الإطارات بصورة مستمرة والغاية هي اعتماد البلاد على أبناءها من أهل الاختصاص والكفاءة.

– اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمة متطلباته في ضوء واقع الجزائر بما يحقق التنمية.

ويشير "الطاهر زرهوني، أن جزأرة التعليم الجزائري تكون من ناحية المضمون والبرامج والمناهج والكتب والوسائل التربوية التأطير.(زرهوني، 1993، ص–ص، 122–115)

– التعريب: تعتبر اللغة العربية أحد مقومات الشخصية لذا عملت الجامعة على تعريب تدريس العلوم الإنسانية كالآداب، التاريخ، الفلسفة، القانون، وفي بداية التسعينات فتح أول فرع معرب بكلية العلوم يضم عشرة طلبة سنة 1971. وفي الثمانيات عربت كل العلوم الاجتماعيةوالإنسانية في مستوى دراسات التدرج، أما في الفروع العلمية والطبية فما يزال التعليم فيها مفرنسا.

– ديمقراطية التعليم: إن إجبارية التعليم الأساسي ومجانيته أديا إلى زيادة عدد الطلبة المتوافدين إلى الجامعة، وينص مبدأ ديمقراطية التعليم على أن التعليم هو حق لكل فرد في المجتمع وليس حكرا على فئة اجتماعية واحدة، وأن المجال مفتوح على جميع أبناء الشعب الجزائري بلا استثناء عرفي أو مادي أو اجتماعي فكلهم متساوون في الحقوق والواجبات.

2. التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر

كانت الجزائر قبل الاستقلال تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر أسست سنة 1877، وتعد أول جامعة في الوطن العربي وأعيد تنظيمها سنة 1909 خدمة للأغراض الاستعمارية ولتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية وكانت تضم أربع كليات (الأدب، الحقوق، العلوم الطبية)، وقد ميزت هذه الفترة بعض الحقائق هي أن التعليم كان في

ظل إدارة استعمارية، ولغة التعليم كانت فرنسية وذات أهداف خاصة، وفي مايلي عرض لأهم المراحلوالتغيرات التي مرت بها الجامعة الجزائرية:

1.2 مرحلة ما قبل الإصلاحات:

تمتد هذه المرحلة من 1962 تاريخ استقلال الجزائر إلى سنة 1971، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أوكلت لها مهمة الإشراف على تطوير التعليم العالي وبقي التنظيم الفرنسي ساري المفعول ضمن هذه الفترة وكانت الدراسات منظمة في ثلاث حلقات، ذكرها بوسنة (2000، ص11)، وهي كما يلي:

الحلقة الأولى: وتستغرق ثلاث سنوات بعد البكالوريا (شهادة الثانوية العامة)،الحلقة الثانية وتدوم سنة أو أكثر ويحصل الطالب عند نجاحه على شهادة الدراسات المعمقة، أما الحلقة الثالثة والتي تقود شهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة ثم إلى دكتوراه دولة ويلتحق بها الحامل لشهادة الدراسات المعمقة وتميزت هذه المرحلة بسعي الدولة الجزائرية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنقية البرامج من النزعة الفرنسية ولاسيما برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق والتي كانت مليئة بالأفكار الاستعمارية المسيئة للمجتمع الجزائري.
- إلغاء الإدارة التربوية الفرنسية وإحلال إدارة تربوية جزائرية محلها.
- جعل التعليم حقا لكل مواطن.

2.2 إصلاح التعليم العالي 1971:

تميزت هذه الفترة من الإصلاحات بما يلي:

-الجزأرة والتعريب التدريجي للبرامج ولاسيما برامج العلوم الاجتماعية .

- تكوين إطارات قادرة على الاندماج مباشرة في عالم الشغل.
- تنويع مسارات التكوين للتكفل باحتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الخدماتية.
- تكوين أكبر عدد من الإطارات بتكلفة اقل.

– إقران التكوين النظري بالتطبيقي من خلال انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

– التخلي عن نظام الشهادات وإدخال نظام الليسانس أربع سنوات والماجستير والدكتوراه.

– الأخذ بنظام السداسيات والمقاييس.

– تغيير نظام الكليات إلى نظام المعاهد (بوسنة، 2000، ص15).

3.2 مرحلة العودة إلى نظام الكليات:

ابتدأت هذه المرحلة سنة 1999 حيث تراجعت الوزارة عن تنظيم المعاهد إلى تنظيم الكلياتو أدمجت معظم التخصصات مع بعضها البعض في كلية واحدة بدون أساس واضح، أما التسيير فقد بقي بعقلية المعاهد التي كانت سابقا ولم تستفد بشكل كلي من استقلاليتها المالية البيداغوجية.

إصلاح ل. م. د: جاء الإصلاح المعروف بنظام ل.م.د (ليسانس – ماستر – دكتوراه) في سنة 2004 الذي أبقى على هيكلة الجامعات والكليات وقام بتغييرات جذرية في العملية البيداغوجية، وأهم ماجاء في هذا النظام هو منح نوعية من الإستقلالية والمرونة للجامعات وبناء برامج التكوين المقدمة (مزيان، 2009، ص306) وهذا يعني إرجاع مسؤولية العملية إلى الأساتذة، ومن حيث انجاز هذا العمل من حيث الواقع هناك إجراءات وتحضيرات يطلب انجازها قبل اعتماد عرض التكوينو هذه العملية تتطلب خبرة تربوية وعلمية في مجال بناء وإعداد البرامج لأن تقديم العرض يقضي تعبئة برنامج موحد «canevas» لعرض التكوين متعدد البرامج والمتمثلة في:

– تحديد الأهداف العامة للتكوين

– اقتراح وحدات تعليمية أساسية وعرضية واستكشافية وتتوزع هذه المواد على الوحدات حيث يكون العدد الأكثر منها تحت الوحدات الأساسية.

– اقتراح الحجم الساعي الأسبوعي لكل وحدة وتوزيعه على حصص المحاضرات، التطبيقات والأعمال الشخصية.

– اقتراح عدد من الأرصدة لوحدات التعليم كذا المعاملات

– اقتراح طريقة تقويم المعارف.

3. دور التكوين الجامعي في خدمة برامج التنمية:

تقوم الجامعة الجزائرية بخدمة المجتمع من خلال التفاعل الوثيق والمستمر مع المحيط وهو من الأهداف الرئيسية للجامعة إذ يتطلب الأمر نقل المعارف والمشاركة التطبيقية في برامج التنمية إذ أصبحت الجامعة مطالبة بخدمة المجتمع وتنميته ويتحقق ذلك من خلال الأدوار التالية: (بن رمضان، 2017، ص12).

1.3 دور الجامعة في إنجاح برامج التنمية البشرية

يتمحور دور الجامعة الجزائرية في خدمة التنمية البشرية من خلال فكرة تقديم خدمات تعليمية تخصصية بطبيعتها تتميز بارتباطها المباشر بخطط التنمية، وذلك بتزويدها بالموارد البشرية القادرة على إدارة عملياتها بصورة واعية وحتى تتحقق تلك الغاية لابد من توفر ثلاث عوامل تتمثل في:

– العامل الأول: يتعلق بقدرة الجامعة على توفير أجواء تعليمية مناسبة تتيح للطالب أن يتلقى تعليما تفاعليا من قبل أستاذ متخصص ومؤهل قادر على تحويل التعليم إلى الطالب من مجرد حقائق معرفية إلى مزيج من المهارات التطبيقية الفنية وهذا ما يؤدي إلى رفع مستويات إنتاجية الفرد إلى الحدود المعيارية المتعارف عليها دوليا وهذا العامل يتطلب لإدخال التطورات الجديدة كتكنولوجيا المعلومات.

– العامل الثاني: يتعلق بإيجاد وسيلة فعالة لتأمين عدد لا يتوقف من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات عن طريق البعثات التي توجه إلى جامعات عالمية ذات سمعة أكاديمية وعلمية متميزة.

– العامل الثالث: يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للطالب.

وقد تعترض أجواء تنفيذ برامج التنمية البشرية من خلال نظام تكويني جامعي بعض الصعوبات في تنفيذ هذه الأدوار، ويعود السبب إلى قلة وجود التواصل والارتباط بين مؤسسات التعليم العالي من جهة وقطاع العمل من جهة أخرى، وندرة الكفاءات المتخصصة في مؤسسات التعليم العالي القادرة على الإسهام الفعلي في التخطيط إلى جانب عدم وجود ارتباط حقيقي بين الرؤية المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي وبين الرؤية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

فمن الضروري أن تعتمد الجامعة الجزائرية على بعدين أساسيين للبيئة السليمة لتنفيذ برامج التعليم التي تهدف لتنمية الموارد البشرية (طلبة – أساتذة – إداريين) ويكمن هذين البعدين في: (بن رمضان، 2017، ص20)

البعد الأول: وهو البعد النوعي للتعليم ويشمل جميع المدخلات والعملية التعليمية بما في ذلك المناهج والمقررات وأعضاء التدريس.

البعد الثاني: ويكمن في المواءمة والتوافق بين مخرجات الجامعة وبين حاجات الموارد البشرية ومتطلبات سوق العمل. وكذلك التركيز على:

– تنمية الطالب الجامعي: أن يدرب الطالب بتزويده بالمهارات الضرورية التي تمكنه من متابعة الدراسة، توفر للطلبة بعد التحافهم بالجامعات على الخدمات الاساسية يحتاج إليها وخاصة خدمات الإرشاد النفسي التي تساهم في تحديد متطلباتهم.

– تنمية الأستاذ الجامعي: ويقتضي بالتزام الأستاذ باحتضانه للمهمة كاختيار واع وليس كمهنة عادية كما يقتضي تحفيزهم وتيسير ظروفهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وهذا لا يقتضي إلا بتبني سياسة مستمرة للتدريب العلمي والتكوين الجيد للأستاذ.

_2 العقبات التي تواجه الجامعة في تحقيق جودة التكوين

تواجه الجامعة الجزائرية عدة مشكلات داخلية حالت دون قدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة قي تحقيق نوعية التكوين وتجلت هذه الأزمة في المظاهر التالية:

– أزمة نوعية التكوين الذي تتهدده الغيابات عن الدراسة من قبل الأساتذة والطلبة حتى أصبحت الجامعة الجزائرية مختصرة في مجموعها في ثلاث أشهر كعمل فعلي.

– كما نجد عددا معتبرا به من الطلبة المسجلين في عدة تخصصات بشكل متوازي رغم أن القانون البيداغوجي يمنع ذلك، إلا أن سكوت الإدارة عنهم جعلهم ينجحون وينتقلون من مستوى إلى آخر بطرق ملتوية.

– تواجه الجامعة الطلب المتزايد على التعليم العالي لكن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة.

– قلة التأطير.

– التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي.

– هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين وتنمية المجتمع.

– البحوث المنجزة بعيدة عن التطبيق العملي وغير مستغلة في تفعيل العملية التنموية.

– قصور دور الجامعات في الإسهام في التنمية البشرية ويتمثل هذا في انعدام الشراكة بين الجامعة وقطاعات العمل.

– أزمة التقويم الجامعي حيث كثيرا ما نجد من الطلبة الناجحين في الامتحانات نتيجة لتدخلات خارجية أو داخلية، والتنقيط العشوائي دون قراءة أو تصحيح للأوراق، وضعف روح المسؤولية للأستاذ.

– اشتغال بعض الأساتذة في الصراعاتو النزاعات من أجل مصالح شخصية ومادية، بدل المنافسة العلمية في التأليف والنشاط العلمي داخل الجامعة بتأسيس وفتح ورشات عمل بيداغوجية وأكاديمية تتناول قضايا كبرى.

– أن قضية النشر العلمي في المجلات والدوريات ترتكز على معايير الولاءات والصداقات، أما المعايير العلمية من حيث نوعية المقال وأهميته وقيمته فهي مجرد أمور نظرية مثالية.

– أن قضية تنظيم الملتقيات والمشاركة تخضع لمنطق الزبائنية وطبيعة المنصب الذي يحتله الشخص الراغب في المشاركة، والأكثر من ذلك أن العديد من يتحصل على شهادات مشاركة دون حضوره في الملتقى ودون تقديمه لأي عمل له علاقة بذلك.

وأكبر عقبة تواجه جودة التكوين في الجزائر أن الجهاز الإداري تسيطر عليه عقليات بيروقراطية مصلحية همها الاستفادة من امتيازات المنصب الإداري أكثر من تقديم الخدمات والقيام بالواجبات من أجل جودة التكوين، فلا يمكن أن يستقيم التكوين دون أن يكون للإدارة سلطتها التنظيمية والتوجيهية والتحفيزية لإجراءات العمل البيداغوجي. (عبد السلام، 2013، ص 50–52).

3.3 تفعيل إستراتجية التكوين الجامعي

على الجامعة مواجهة هذه التحديات من خلال تفعيل:

– التوسع في التعليم العالي لمواجهة الطلب المتزايد مع زيادة تكلفة تمويل التعليم العالي. (بن حجار، 2017، ص80–100)

– تطوير جودة ومخرجات مؤسسات التعليم العالي.

– استقطاب الكفاءات العلمية بغرض تكوين وإعداد الطلبة وتحسين مستواهم بما يتلاءم والتنمية الشاملة.

– التغير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات وتطويرها بما يتلاءم واحتياجات العمل

– مواجهة التحديات المتعلقة بالعولمة وخصوصا ما يتعلق بتحرير خدمات التعليم العالي

– تشجيع المنح الدراسية والممارسات التي تستجيب للتنوع المتنامي في المجتمع

– توفير التدريب المناسب للحصول على موارد جديدة مؤهلة وتفعيل برامج التنمية البشرية وتوفير التكوين المستمر بناءا على أسس الجدارة والاستحقاق الوظيفي لتحقيق تنمية شاملة في المجتمع الجزائري.

– كما أن على الجامعة اعتماد مبدأ تقويم الكفاءة، ودعم دينامية الاستثمار في الموارد البشرية داخل الجامعة.

إذا ما يمكن استخلاصه من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تعيشها الجامعة الجزائرية وزيادة تأثرها بالمحيط (المؤسسات المجتمعية) هو سعي الجامعة الجزائرية إلى مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات العصرية، وذلك بتهيئة الموارد البشرية لعملية التنمية وتطويرها، حيث يتعين عليها أن تكون أداة فاعلة لإحداث التغيير الاجتماعي ويتم ذلك من خلال التكوين المعرفي والعلمي والثقافي لهذه الموارد حتى يكون كل فرد موصلا جيدا لما اكتسبه من معارف ينقلها للمجتمع ويندمج فيه.

4. الشراكة والتعاون الأكاديمي للمنطقة العربية

تنطلق الإشكالية في هذا المحور إلى مدى الحاجة الفعلية إلى بناء شراكة عربية للتعليم العالي، أي الى فضاء أكاديمي يشمل شبكة من الجامعات العربية قصد التكوين الجيد للطلاب والباحثين.

1.4 سمات وتحديات التعاون العربي في مجال التعليم العاليو التكوين الجامعي

لا تتعلق السمة الأساسية في مجال التعاون العربي الأكاديمي بكثرة اللقاءات العلمية والندوات والتظاهرات بقدر ما تتعلق بتكوين مجال مفتوح يمكن أن تتراكم من خلاله مكتسبات الإبداع والابتكار والتبادل العلمي وتطوير القدرات ،فالجامعات العربية اليوم تحتضن عددا هاما من الندوات العلمية والمؤتمرات لكن من النادر أن نجد قاعدة بيانات واحدة تقوم بتعميم المعلومات المتعلقة بهذا النوع من الأنشطة، والتي غالبا ما تتكرر في نفس الموضوعات وتكرارها في نفس المواضيع والمحاور، إضافة إلى عدم استثمارها في مستوى النشر وتوثيقها

وتعميمها للفائدة، وقلة مستويات التحكيم، وعزلة الجامعات العربية عن بعضها البعض، جميعها مؤشرات تؤكد على مستوى تدني التراكم العلمي. (بن حفيظ، 2009، ص108).

ومن مظاهر عزلة الفضاء الجامعي العربي في مجال التكوين اختلاف المناهج التعليمية والأساليب التربوية في الجامعات العربية التي بنت مناهجها وأساليبها التربوية على نمط الجامعات الأنجلوسكسونية تختلف عن الجامعات التي بنيت مناهجها وأساليبها التربوية على نمط الجامعات الفرنسية، إضافة إلى ذلك حالة الانشطارات والاختلافات في اللغة وفي طبيعة الإدارة وصعوبة الحراك الطلابي بين الدول العربية وفي الشروط للحصول على تأشيرة الدخول والقيمة التبادلية للشهادات، والعائق الأساسي أمام التنقل الطلابي من بلد إلى آخر، الذي يظل متصلا وبالدرجة الأولى بإجراءات القبول الإداري وقلة المنح (نجيب، 2012، ص94)

لئن كان للتعاون العلمي في الخطاب العربي الرسمي مكانة هامة، إلا أنه لم يكن يشمل وبشكل عملي مفهوم الفضاء الأكاديمي ولا المنطقة الأكاديمية، حيث اتسمت السياسات التعاونية في معظمها بطابعها الحكومي في غياب مبادرات خاصة وفي سياق تنعدم فيه الاستقلالية ولو كانت نسبية في اتخاذ قرارات التعاون.

2.4 مجالات التعاون العربي الأكاديمي في مجال التكوين والتعليم العالي

قد حظي العمل التعاوني في مجال التعليم العربي باهتمام رسمي منذ نشأة جامعة الدول العربية 1945، فقد اعتبر ميثاق الثقافة العربية (1964) الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وأول صيغة مؤسسية للعمل العربي المشترك في مجال التربية والتعليم، ولقد كان لابد من الانتظار إلى عام 1970 حيث تم إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كمنظمة متخصصة تهتم بقضايا التعليم وهي أول مؤسسة عربية تقوم بإنشاء المركز العربي لبحوث التعليم العالي 1982، والذي كان من مهامه التفكير في سبل تجديد أساليب وهياكل التعاون، أيضا أن نشير إلى تأسيس اتحاد الجامعات العربية والذي أقر على نفسه أن يكون

مؤسسة إقليمية لها دور مميز في توثيق التعاون بين الجامعات والمعاهد العربية وتنسيق جهودها في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي وتوجيه العناية إلى البحوث التطبيقية، ويقوم الاتحاد بالعديد من الأنشطة التكاملية في مجال التكوين والتي تهتم بمعادلة الشهادات وتبادل أعضاء هيئة التدريس وتبادل المعلومات ويشرف على العديد من الندوات والاجتماعات،(مزيان، 2009، ص306).

إلى ذلك يمكن أن نشير أيضا إلى تجربة الشبكة العربية لضمان الجودةو الاعتماد في التعليمو هي جمعية دولية غير ربحية تأسست قي بلجيكا سنة 2007، وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص، وبناءا على نصها التأسيسي تقوم الشبكة بالأدوار التالية: (بن حجار، 2017، ص110)

_إنشاء الرو ابط والعمل مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.

_ الإشراف على تأسيس نظام تطبيق الجودة في الجامعات العربية.

_ نشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم العالي العربي.

_ تأسيس شبكة تختص بجودة التعليم تتيح المجال للتفاعل واللقاءات المنتظمة بين النظراء لتبادل الخبرات وتقييمها.

_ تنسيق وتطوير المناهج الدراسية في الكليات.

_ تشجيع التعاون في مجالات التأليف والتعريب والنشر.

_ إصدار مجلة علمية محكمة متخصصة لنشر احدث المستجدات في مجالات إدارة الأعمال والعلوم التجارية باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

_ عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وعقد مؤتمر علمي كل سنتين على الأقل تناقش فيه أهم المستجدات.

_ تشجيع تبادل الخبرات التدريسية والتدريبية البحثية.

_ تشجيع التنسيق في مجال الدراسات العليا من حيث المواضيع المشتركة والإشراف المشترك.

_ تشجيع الباحثين للقيام ببحوث علمية مشتركة بين كليات ومعاهد إدارة الإعمال والعلوم التجارية.

3.4 تحليل لوضع التعاون العربي في مجال التعليم والتكوين الجامعي

سيتم من خلال العناصر التالية التركيز على أهم النقاط الأساسية في مجال التكوين والتعليم في المنطقة.

– التحرك الإقليمي والدولي للطلاب العرب: وهي قناة أساسية من قنوات الإنفتاح التي تساهم في الاحتكاك بالآخر في مجالات الدراسة والبحث والتدريب والتفاعل مع ما لديه من معرفة مضمرة، حيث تشير الدراسات إلى ازدياد التحرك الطلابي في العشرين عاما الأخيرة في أنحاء العالم، فهناك ما يقرب من ثلاثة ملايين طالب بالتعليم العالي في أنحاء العالم يدرسون خارج بلادهم، منهم نحو ربع مليون طالب عربي يمثلون 7.3 **%** من الطلاب الأجانب، وتجدر الإشارة إلى أن العائق الأساسي أمام التنقل الطلابي من بلد لآخر يظل بالدرجة الأولى متصلا بإجراءات القبول الإداري وانعدام المنح (قلة المنح في المنطقة العربية)، خصوصا إذا تعلق الأمر بالتنقل داخل دول مجلس التعاون نحو الأردن ولبنان ومصر، (حفيظ، 2010، ص108)، وهذا ما يؤدي لتضخم إرسال الطلاب إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وفي النهاية إلى زيادة معدلات هجرة الأدمغة العربية وهي الظاهرة التي كانت في سبب فقدان الدول العربية لأعداد هائلة من الكفاءات والإطارات.

–ضعف التعاون العربي في مجال التعليم و البحث العلمي: (مؤسسة محمد بن راشد، 2014، ص115) يكشف تقرير البحث العالمي لعام 2014 وضمنه الدول العربية عن انخفاض

التعاون في المنطقة، وعلى الرغم من الوضع العام الذي تعرفه المنطقة مثل مصر والأردن والسعودية دولا ذات تعاون بحثي جيد حيث تبلغ نسبة الأبحاث المنجزة بالتعاون مع باحثين وكتاب من دول أخرى نحو 40 % كما يعتبر التعاون بين الجزائر والمغرب وقطر والدول المجاورة متدنيا جدا، وهو ما يشير إلى ضرورة توسيع شراكات التعاون البحثي التي من شأنها تعزيز النمو وتطوير العمل المشترك. وفي الدول العربية وكما هو معروف فإن شريك التعاون لهذه الدول هو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

– تبادل الأساتذة والباحثين:قدّر المؤتمر الإقليمي العربي حجم حراك الأساتذة بين الدول العربية بـ 6 % من إجمالي أعضاء الهيئة الأكاديمية في الوطن العربي حيث يفضل الأساتذة والباحثون العرب التوجه لاستكمال الدراسة والدكتوراه إلى الجامعات الأجنبية، حيث يتوجه حوالي 80% من الأساتذة الحاصلين على إجازات تفرغ دراسية إلى جامعات أجنبية بدلا من الجامعات العربية.

ويتمثل الوضع الراهن لحراك الأساتذة والباحثين على جوانب سلبية على التكامل والتعاون الأكاديمي في: (بوبطانة، 2009، ص10).

– عدم استفادة الجامعات العربية ومراكز البحوث من خبرات وتجارب هذه الكفاءات

– محدودية مساهمة هذه الكفاءات في تدعيم التعاون والتكامل بين الجامعات ومراكز البحوث عن طريق توأمة الجامعات

– المساهمة في تضخيم معدلات هجرة الأدمغة.

الإعتراف بالشهادات: لقد اعتمدت الاتفاقية بشأن الاعتراف بشهادات التعليم العالي في الدول العربية سنة 1978 وصادقت عليها 14 دولة فقط من لأصل 22 دولة، إلا أنه لم يعد النظر في هذه الاتفاقية رغم التغيرات العميقة التي شهدها التعليم العالي في هذه البلدان خلال العقد الأخير ويترافق ذلك مع انخفاض الثقة بين بعض البلدان العربية حول الشهادات

التي تمنح في الأخرى.(مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2009، ص40)

شكل رقم (01) عدد الطلبة العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأصلية

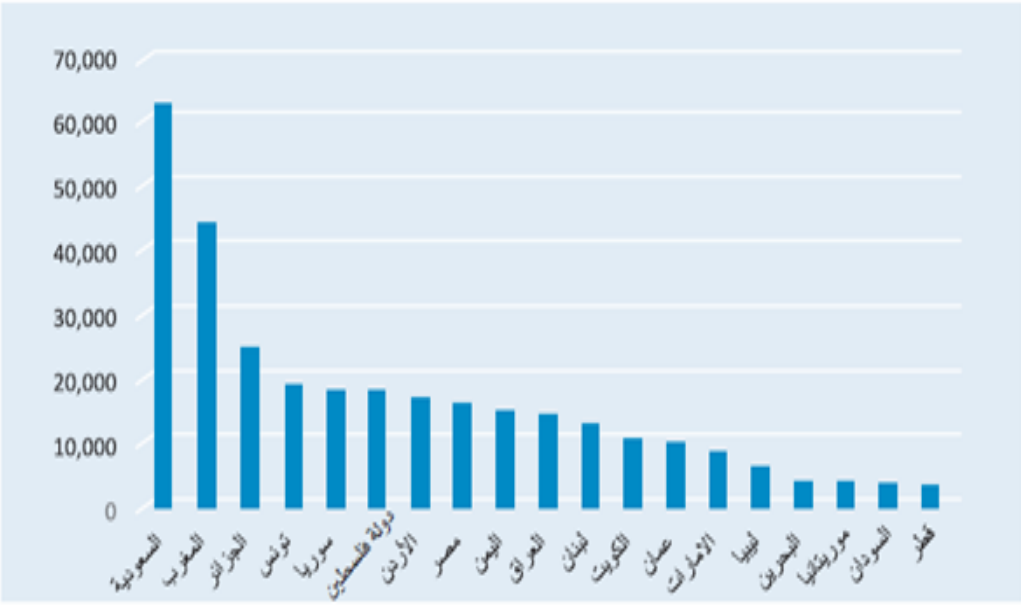

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي 2016، ص89

الدراسة الميدانية: تقييم التكوين الجامعي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المحور الإشارة إلى مدى فاعلية التكوين الجامعي ذلك من بعد قيامنا بدراسة ميدانية في جامعة تلمسان لمعرفة تصورات الطلبة والأساتذة للتكوين الجامعي ، وقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى فروع:

_ فرع يتعلق بتصورات الطلبة حول فعالية التكوين الجامعي مع تحليل المعطيات

_ فرع يتعلق بتصورات الأساتذة حول فعالية التكوين الجامعي مع تحليل المعطيات

_ فرع خصص لنتائج الدراسة.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: يتمثل المجال البشري لدراستنا في فئة من الطلبة و الأساتذة من جامعة تلمسان، قسم علم الاجتماع والذي يتراوح عددهم بين 80 طالب و20 أستاذا من نفس التخصص.

المجال المكاني: نظرا لمحدودية الإمكانيات وطبيعة الموضوع اختيرت جامعة تلمسان لتكون مجالا للدراسة وبالضبط في قسم علم الاجتماع.

1_ تصورات الطلبة حول فاعلية البيئة الجامعية من حيث مساهمتها في تكوين الطلبة

شكل رقم (1): يمثل اطلاع الطلبة على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصهم:

نعم	**% 31**
لا	**% 56.9**
عدم الإجابة	**% 12**

يتبين من خلال النسب الموضحة أن ّ أكثر نسبة من عينة الطلاب غير مطلعين على ما يترجم من كتب ومراجع ذات علاقة بتخصصهم، وهذا قد يعود إلى عوامل افتقاد الجامعات على هذه الكتب والمراجع أو لرغبة الطلبة في الإطلاع على المصادر الأصلية، وإن كان مستوى الأداء في مهارة اللغة الأجنبية يجعلنا نشك في مدى قدرتهم على فهمها واستيعاب محتواها. ويمكن أن نضيف إلى عدم وعي الطلبة بأهمية ما يكتب من علوم ومعارف وعدم اهتمامهم بالإ ّطلاع على ثقافة المجتمعات الأخرى، ويمكن إرجاعه إلى تقصير المؤسسات التعليمية ودورها في تشجيع الطلبة على البحث والتنقيب في الكتب الأجنبية واعتباره جزء من العملية التعليمية.

شكل رقم (2): آراء الطلبة حول البحث العلمي وانجاز أعمال بحثية أو عروض منذ الدخول إلى الجامعة:

نعم	لا	عدم الإجابة	عدد النسبة
%52.3	%35.6	%12.1	%100

إذا ما نظرنا إلى نسبة الذين صرحوا بانجاز بحوث أو عروض منذ دخولهم الجامعة فإنه إجمالا تبدو مقبولة، غير أنّه علينا أن لانغفل عن نسبة الطلبة الذين أجابوا بالنفي والتي تفوق 30%، وهذا أمر مستغرب ولا يعقل أن ينهي الطالب مسيرة التعليم الجامعي دون أن يمارس العمل البحثي أو يتدرب على إنجاز البحوث وإلقائها، بالإضافة إلى ذالك يتبين من خلال هذا التحليل أنه لا يزال التكوين الجامعي إلى حد ما تعليما كتبيا يقوم على إلقاء المحاضرات وتخزين المعرفة بطريقة استهلاكية لا تساهم في تخريج أفراد قادرين على التفكير الحرّ والبحث عن المعلومات ونقدها وتوظيفها لإنتاج المعرفة، حيث لاترقى إلى مستوى البحوث العلمية.

شكل رقم (3): ***آراء الطلبة حول أنواع الصعوبات التي اعترضهم أثناء انجاز البحوث***

صعوبات متعلقة بضعف التكوين	% 33.9
صعوبات متعلقة بضعف التأطير والتوجيه من قبل المشرفين	% 24.2
صعوبات متعلقة بقله الموارد المادية	% 30.7
صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية (مكتبات ومخابر)	% 35.8
صعوبات متعلقة بقلة المراجع	% 37.9
صعوبات أخرى	% 9.1

حسب الجدول تبدو أنّ طريق البحث الأكفعالية منظومة نظر الطلبة حافل بالصعوبات خاصة فيما يتعلّق بضعف التأهيل العلمي الذي يتلقاه الطلبة وقلة المراجع، وهذا ما يسير إلى أنّ البحوث والعروض هي في الغالب غاية لتحقيق متطلبات جامعية أكثر منها وسيلة لبناء معرفة حقيقية، وربما ينبع موقف هؤلاء الطلبة من عدم معرفتهم بمخزون المكتبات أو عدم امتلاكهم لتقنيات البحث البيبليوغرافي.

وهنا لابد من الإعتراف أنّ الكثير من الطلبة يتلقون صعوبات أثناء استعارتهم للكتب كالعدد المحدد للكتب المستعارة أو عدم توفر نسخ كافية.

وهذا مايؤدّي إلى نفور الطلبة من المكتبة ولجوئه إليها وهم يدركون أنّ محركات البحث على شبكة الإنترنت يمكن أن توفر لهم حاجاتهم بأقل جهد وفي أقصر وقت.

شكل رقم (4): *تصورات الطلبة حول فعالية منظومة التعليم السائدة حاليا*

فعالية متقدمة	فعالية ضعيفه	فعاليات مقبولة	كبيرة
% 15.9	% 50.6	% 31.5	% 2

تبين نتائج الجدول تفاوتا في درجة الرضا عن منظومة التعليم العالي، فقد مالت أغلبيتها إلى التصريح بضعف فعالية المنظومة السائدة وهذا ما يسير إلى ضعف نوعية التعليم والتكوين في المنطقة العربية وهذا ما يمثل تحديا كبيرا أمام الجامعة إذ لا يزال الكثير من الطلبة ينظرون إلى التعليم على أنه مجرد إجراء لاستكمال المرحلة التعليمية والحصول على شهادة عليا، ولا يمكن تغيير هذه النظرة القاصرة للتعليم إلاّ بتحسين منظومة البحث الأكاديمي.

شكل رقم 5: *تصورات الطلبة حول طرق التدريس المتبعة في الجامعات*

جيدة	ضعيفه	مقبولة	متوسطة
% 17.5	% 48	% 32.7	% 1.8

تراوحت أكبيرة أجوبة على الإقرار بضعف الطرق المتبعة في التدريس بالجامعة معتمدة على الفلسفة التعليمية القديمة المبنية اعتبارا على أنّ عقل الطالب وعاء لحفظ المعلومات واسترجاعها، ولا تزال طرق التدريس لدى غالبية الأساتذة تقليدية ذات طابع عمودي تقوم على الدروس والمحاضرات تخلو من كلّ أشكال التفاعل البيداغوجي الحقيقي، وقد تقرر تلك المحاضرات سلسلة من المطبوعات أو الكتب التي تعد المصدر الأساسي للطلبة ليشحن دماغه بمعلومات يتم تفريغها يوم الإمتحان لتنتهي بذلك علاقته بالمعرفة وكثيرا ما تكون تلك المعلومات المقدّمة في الكتب والمحاضرات ثابتة متكررة دون تطوير أو تحديث.

لكن هذا لاينفي وجود بعض المبادرات الفردية من قبل الأساتذة الجامعيين الذين يمارسون طريقة الحوار والمناقشة وتتبع أساليب مشاركة الطلبة مما يساهم في تطوير القدرات الذهنية وتنمية شخصية الطالب الجامعي، لكن هؤلاء يشكلون نسبة قليلة وبالتالي تبقى قدرتهم على إحداث نقطة توعية حقيقية في أساليب التدريس الجامعي محدودة.

جدول رقم (08) ***تصورات الطلبة حول أساليب التقويم المعمول بها في الجامعات***

فعاليات متقدمه	فعاليات ضعيفه	فعاليات مقبولة	فعاليات كبيرة
% 19.9	% 49.8	% 27.5	% 2.8

تأرجحت كبيرة عن ضعف أساليب التقويم في الجامعة وعدم رضاهم عنها، ونشير في هذا الصدد أنّ المعلومات المتوفرة حول التقويم الجامعي ناقصة وبالتالي لا يمكن تشخيص مواطن الضعف، وقد أثيرت مجموعة من الإشكاليات التي تعاني منه منظومة التعليم العالي حول وضع تقويم الطلبة كغياب رؤية موحدة حول انسجام التقويم ووسائل ومعاييره وهذه العوامل من شأنها أن توضع موضع شك مفهوم الشهادة الوطنية وهنا تطرح بجدية فكرة وضع نظام قادر على تحديد مستويات الكفاءة وكفيل بضمان معادلات صادقة للشهادات تعكس فعالية التكوين الجامعي.

جدول رقم (9) : ***آراء الطلبة حول المستوى العلمي والبيداغوجي للأساتذة الجامعيين***

فعالية متقدمه	فعالية ضعيفه	فعايلة مقبولة	فعالية كبيرة
% **9**	% 22.6	% 53.8	% 14.6

نلاحظ من خلال توزيع النسب في الجدول أنه يوجد اتجاه نحو نصف الطلبة للإقرار بأنّ المستوى التعليمي للأساتذة مقبول الفاعلية، ويتعلق الأمر من بحيوية في منظومة التعليم العالي المتمثلة في الكفاءة العلمية لهيئة التدريس الجامعي نظرا لما لها من تأثير كبير على فعالية التكوين ونجاحه وقد تضاعف الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع تأهيل الأستاذ الجامعي لاسيما فيما يتعلق بالممارسات التعليمية ذلك أن انتقاء المدرسين في أعين الدولة العربية يخضع لمعيار أساسي هو الحصول على شهادة الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه) وهي شهادات تشهد على قدرة الشخص على انجاز بحث أكاديمي أكثر مما تشهد على قدرته على التدريس وبالتالي تبقى المسائل المتعلقة باختيار طرق التدريس المناسبة رهينة الاجتهادات الفردية.

2 _فعالية التكوين الجامعي بالنسبة لتصورات الأساتذة

جدول رقم (10): ***تصورات الأساتذة حول التقنية المستخدمة في التدريس***

الطريقة الكلاسيكية	استخدام المطبوعات	تقنية العرض بالداتاشو	تقنية أخرى
%42.43	%33.33	%15.15	%9.09

تبين معطيات الجدول إقرار الأساتذة باعتمادهم على الطريقة الكلاسيكية في عرض الدروس وهي أعلى نسبة، وهذا يدل على عدم توفر أدنى إمكانيات التكوين الجامعي من جهة وعدم التخلي عن طرق التدريس الكلاسيكية من جهة أخرى في الوقت الذي يجب أن يتوفر فيه أحدث الوسائل وأكثرها تطورا للنظام الجديد المبني أساسا على سرعة وجود إيصال المعلومة.

جدول رقم (11): ***تصورات الأساتذة حول أهمية الجانب التطبيقي كداعم للجانب النظري***

هام جدا	هام	ليس ضروري دائما
% 74.24	% 15.5	% 10.61

توضح المعطيات أنّ 74%من الأساتذة يجدون أنّ الجانب التطبيقي يدعم الجانب النظري فهم يرون أنّ الجانب التطبيقي يطور قدرات الطالب ويرقي مستوى مبادراته الشخصية، وفي المقابل تبين أنّ نسبة 10.61من الأساتذة يؤكدون أنّ الجانب التطبيقي ليس دائما ضروري وهذا يتعلق أكثر بالتخصصات التي تحتاج إلى مناقشة والحوار النظري.

جدول رقم (12): ***تصورات الأساتذة حول تأثير مدة التكوين على قدرات الطالب***

كافيه	غير كافيه
% 27.27	% 72.73

توضح المعطيات الإحصائية أنّ نسبة 72.73 %يعتبرون أنّ مدة التكوين غير ملائمة لتنمية قدرات الطالب المعرفية وتحسين تحصيله العلمي أو قد ذهب بعض الأساتذة إلىأنّ مدة التكوين والبرامج المكثفة أفقد الطالب الرغبة والاستعداد للتعلم والنمو الثقافي الذاتي، أمّا نسبة 27.72%جد أنّ مدة التكوين كافيةكون أنّ نواة التكوين في هذه الفترة

هي الطالب لا الأستاذ ومحتوى البرامج منسجم مع ثقافة العصر ومستجداته ويتلاءم مع مختلف التخصصات.

جدول رقم (13): ***تصورات الأساتذة حول مدى تحقيق نظام ل.م.د كما هو مطبق حاليا لتغيير نوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيد العلمي والمهني***

حقق تغيير	لم يحقق التغيير
% 22.73	% 77.27

معطيات هذا الجدول تأكّد أنّ أعلى نسبة 77.27% من الأساتذة يؤكدون أنّ هذا النظام كما هو مطبق حاليا لايمكنه تحقيق تغيير نوعي في مجال التكوين الجامعي فحسب آرائهم أنّ :

_الطالب مازال لم يفهم حقيقة هذا النظام يدرس فيه على أساس أنّه النظام الكلاسيكي

_ قلة الإمكانيات وعدم توفير التكوين اللازم للأساتذة جعله يحافظ على طرائق التدريس الشائعة الاستخدام.

_أكد الأساتذة أنّ نظام ل.م.د لم يحدث تغيير في الجامعة الجزائرية لأنه نظام منقول عن تجارب أخرى لاتتناسب وطبيعة محيطنا.

_ أن أكثر من 60% من عينة الطلبة غير مطلعين على ما يترجم من كتب ومراجع ذات علاقة بتخصصهم.

جدول رقم (14): ***موقف الطلبة ورضاهم بين نظام الكلاسيكي ونظام ل.م.د***

نظام كلاسيكي	% 60
نظام ل م د	% 40

جدول رقم (15): ***أساب عدم الرضا بنظام ل م د***

الأسباب	النسبة
كثرة عدد الطلبة	%39.7
عدم توفر الوقت الازم وكثافة البرنامج	%20
عدم توفر الإمكانيات	%15.3
عوامل أخرى ترجع للطلبة	%25

من خلال الجدولين يتبين توجهات الطلبة لنظام الكلاسيك ورضاهم ورغبتهم الشديدة في اتباعه كونه حسب أراء هذه العينة قد أثبت نجاحه سابقا خاصة في ميدانين وبرامج التكوين إذ أن هذا النظام كان يلبي حاجيات المجتمع وسوق العمل، في حين ترى الفئة الأخرى أن نظام ل م د نظام جيد ويلزمه بعض الإمكانيات فقط حتى يمكن الحكم عليه ويرجعون ذلك إلى المستقبل. وقد أرجح الطلبة قصور نظام ل م د إلى بعض الأسباب تتمثل منها في كثرة الطلبة وعدم القدرة في متابعتهم مما يعرقل عدم معرفة الفروق الفردية بين الطلبة ومستواهم، إلى جانب عدم توفر الإمكانيات الأزمة من مخابر برامج وطرق التدريب...، أما بالنسبة لعدم توفر الوقت الكافي قد مثلت 30% لأن مجرد سداسي واحد لا يفي في الكثير من الأحيان لتحقيق الأهداف المرجوة، في حين نجد أن نسبة25% يرجعون السبب إلى عوامل أخرى منها قلة الانضباط التهاون في العمل... الخ.

وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية مايلي:

يؤثر ضعف إنتاج البحوث في الجامعات على أنّ التعليم الجامعي لا يزال إلى حدّ ما تعليما كتبيا يقوم بإلقاء المحاضرات بطريقة استهلاكية لا تساهم في التكوين الجيد وبالتالي عدم إخراج أفراد قادرين على التفكير الحر والبحث.

_ لا يمكن تغيير النظرة القاصرة للبحث إلاّ بتحسين البحث الأكاديمي وتمتين علاقته بالواقع وحاجاته التنموية تبدو أنّ نسبة الرضا عن الطرق التدريسية المتبعة بالجامعات محدودة وهذا ما يعكس فعالية التكوين.وبالتالي تعد مسألة التقويم من أهم المعضلات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي ذلك في غياب أسلوب ذات جداره قادر على تحديد المستويات وتبيان نتائج التكوين الجامعي.

_ يشكو التعليم العالي من عدد المعوقات أهمها ارتفاع مؤشر عدد الطلبة وغياب قلة الجودة على عمل المدرسين والأساتذة في الجامعات باعتبار أنّ الأستاذ الجامعي هو ركيزة التكوين ورهينة نجاحه وفعاليته.

تحليل وتفسير النتائج

من خلال ما تم عرضه يتضح أن التكوين الجامعي في الجزائر يتسم بجملة من الخصائص التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بحيث قد ساعدت عدة عوامل على بلورة المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي، ولما كان الهدف من دراستنا الميدانية هو التعرف على المستوى الحقيقي للتكوين وبعض النقائص التي تعيشها الجامعة الجزائرية، إذ لابد من الدولة الجزائرية إستيعاب هذه النقائص واستدراكها بالتوجه نحو إقامة شراكة علمية عربية تتسم بالتعاون والتبادل العلمي والفكري، بتسهيل الحراك للباحثين بين هذه الدول معادلة الشهادات، خاصة مع الدول التي تعرف تقدما في مجال التكوين والبحث العلمي مثل الأردن، قطر وغيرها، خاصة وأن الجامعة الجزائرية تقف حاليا أمام تحديات نذكر منها:

الطلب المتزايد على مؤسسات التعليم العالي كل موسم: إن ارتفاع العدد الهائل للطلبة في كل موسم جامعي يفرض على الجامعة ضغطا شديدا على خدمات التعليم العالي بشكل عام وعلى التكوين بصفة خاصة، إذ لا تستطيع الجامعة أن تتوافق مع تزايد أعداد الطلبة ما لم تتخذ إجراءات فعالة لمقابلة هذا الاحتياج.

تبني النماذج المستوردة: فالمتمعن لأنظمة التعليم العالي يكتشف أنها نماذج مستوردة وضعت ضمن السياق الثقافي لهذه البلدان، وهي بعيدة عن ذاتيتنا الثقافية وواقعنا و متطلباتنا، وهذا ما تبين في دراستنا هو ميول أغلب الباحثين للنظام السابق. لذا كان لابد من تأسيس جامعات عربية مشتركة تتوافق والثقافة العربية، ذلك بوضع أهداف ورسالة الجامعات العربية والبرامج التعليمية التي تخدم احتياجاتنا وتحافظ على هويتنا.

التمويل: فمن التحديات الكبيرة التي يعرفها قطاعنا هو مشكل الإنفاق على خدمات التعليم العالي والبحث العلمي، لذا أصبح لزاما من مشاركة القطاع الخاص في عملية التكوين وفتح المجال أمام الشراكة والتعاون العربي لتجاوز هذا المشكل.

اقتراحات حول أشكال التعاون العربي في مجال التعليم العالي والتكوين الجامعي:

من بين التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي العربي يطرح موضوع التعاون العربي من أجل إقامة فضاء عربي للتعليم العالي، ولتشكيل قوة علمية قادرة على مجابهة هذه التحديات تم اقتراح فرص وأشكال التعاون من أجل إقامة فضاء عربي للتعليم العالي و المتمثلة في:

_ تبادل الدورات التدريبية للطلبة والكوادر العاملة

_ تبادل البرامج الأكاديمية لتدريب وتكوين الطلبة

_ التعاون في المجالات البحثية والأكاديمية

_ الإشراف المشترك على طلبة الدراسات العليا

_ إقامة منطقة عربية للبحث العلمي: إن خلق منطقة غربية للبحث العلمي والابتكار هو نتيجة للاهتمام الخاص ببرامج الدراسات العليا والاهتمام بمساقاتها داخل هذا الفضاء من اجل خلق جيل من الباحثين الشباب في البلدان العربية

_ تبادل المطبوعات والنشرات والكتب

_ تبادل الخبرات والمعلومات بين مراكز البحث العلمي.

_ المشاركة في المؤتمرات العلمية.

_ إقامة قاعدة بيانات للجامعات العربية ذلك أن كل تعاون يعتمد على توافر معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة وحديثة ومتجانسة ومن الضروري أن تتولى الإشراف على وضعها ونشرها إدارة موحدة.

_ الاعتراف بالشهادات أو معادلة الشهادات وإنشاء مجلس أو لجنة علمية عربية لمعادلة الشهادات.

_ وضع بروتوكول عربي للأمن ا لمعلوماتي والحماية الفكرية.

_ التشبيك الأكاديمي بين الجامعات العربية الحكومية والخاصة

_ إنشاء جامعات عربية مشتركة: ويهدف هذا المشروع الى تسهيل الحراك الطلابي والأساتذة الذي من شأنه تقديم اختصاصات نادرة، وضمن هذا السياق يقترح إنشاء جامعة تكون

نموذجا لجامعة عربية مشتركة تقوم مستقبلا بمهمة التدريس فيها أساتذة من شتّى الجنسيات العربية.

_ إنشاء برامج تعليمية مشتركة

_ تيسير الاستثمار العربي المشترك في التعليم العالي كإنشاء مؤسسات تعليمية مشتركة لإعداد برامج تعليمية مشتركة

_ إنشامجمّع عربي لأعضاء هيئة التدريس حيث يسمح هذا المجمع بتبادل الخبرة والمعرفة

_ توحيد المعايير كوضع معايير للجودة عربية و التوافق على معايير مشتركة للجودة والاعتماد مستأنسين بالمعايير والأعراف العالمية

_ تيسير الحراك الأكاديمي للطلبة والأساتذة بين مؤسسات التعليم العالي العربية : يقترن حراك الطلاب بتميز الجامعات العربية و بوجود قاعدة الاعتراف المتبادل ببرامجها وشهاداتها، بما بمكن من تفعيل انتقال الطالب بين الجامعات وقضاء فترة من دراستهم في جامعات أخرى ويعزز من إعداده للعمل في بيئات أو دول مختلفة.

يبدو العمل التعاوني العربي في مجال التكوين والتعليم العالي مجرد صورة، أي رزمة مشروعات نبيلة تعاني من إمكانات وفرص ووسائل التنفيذ، وهذا ما تأكده أمثلة اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1988، والتي تنص على إنشاء الأكاديمية المغاربية للعلوم، والجامعة المغربية، وجامعة المغرب العربي والتي ترد في كثير من الاتفاقيات العربية مع الإبقاء على معظمها كمشاريع صورية، حيث لا توجد في هذا السياق اتفاقيات مشتركة تنظم التكوين في مجال التعليم العالي والحراك الطلابي ولا حتى حراك المهارات البحثية وغالبا ماتظل هذه الاتفاقيات حبرا على ورق ولا يتم العمل بها.

الخاتمة:

إن مستقبل الأمم والمجتمعات وتطورهم وقدرتهم على الاندماج في مواكبة يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى التعليم والمعرفة، ومدى الاهتمام بقطاع التعليم العالي الذي

يساهم في تكوين وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا، وحرصا على فعاليه الوظيفة التكوينية لهذا القطاع. فقد أصبح الإصلاح حتمية ضرورية لإحداث التغيرات النوعية في المحيط الجامعي والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية تسعى في بحثها المستمر عن الجودة الى إعادة تصحيح مسارها التكويني الحالي في المدى القصير، لكن هذا الإصلاح الذي بدأ تطبيقه منذ 2004- 2005 طرح ولا يزال يطرح إشكال واسعا في عدم ملائمته مع البنية الاجتماعية والاقتصادية للجامعة الجزائرية ولكن رغم الجفاء الذي لاح بداية تطبيقه في هذا النظام الا أنه يبقى من أهم معايير جودة التعليم العالي، ويتفق معظم الباحثين على ان وضع التكوين العلمي في المنطقة العربية مازال أحد المعوقات الأساسية الكابحة لعلاقة هذه المنطقة بالمعرفة، ومن تم إعاقة الجهود نحو انجازات حقيقية لبناء مجتمع المعرفة وتكمن المعوقات التي تواجه بناء منظومة بحث فاعلة في عدد من المشكلات تتمثل في غياب ثقافة عامه للبحث العلمي والإبداع وضعف حوكمة مؤسسات البحث العلمي وغياب المؤسسات الممثلة لبناء نظم تكوين متكاملة للبحث والتطوير وعدم انسجام السياسات الحكومية العربية مع بعضها من اجل توحيد مناهج وآليات وسياسة البحث العلمي

فإذا كان التكامل الاقتصادي ضرورة بين دول المنطقة العربية فإن التكامل في أنشطة البحث العلمي ودمج الشباب العربي أينما كان لا يقل أهمية وضرورة عن التكامل الاقتصادي.

5. قائمة المراجع:

نجيب، كمال (2012). *التعليم العالي في الوطن العربي*. دار الجامعة للنشر. القاهرة.

زرهوني، الطاهر. (1993). *التعليم في الجزائر قبل الاستقلال*.الحزائر. موفم للنشر.

العربي بن حجار ميلود. حمزة زريقات مريم. (2017). برامج التكوين أمام متغيرات تكنولوجيا المعلومات دراسة مقارنة بين قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية في جامعة وهران وقسم إدارة المعلومات والوثائق في جامعة اسطنبول. *المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات*، (18)، 08-10.

عبد السلام، خالد. (2013). أزمة الجامعة الجزائرية واستراتجيه الإدارة في تحقيق جودة التكوين والبحث العلمي. *مجلة العلوم الاجتماعية*. جامعة سطيف. (12)35.

بوباطنة، عبد الله. (2009). التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي–التحديات وأفاق المستقبل، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. بيروت.

بريعم، سامية. (2017). التكوين الجامعي وبرامج التنمية البشرية في الجزائر الرهانات والتحديات. مجلة العلوم الاجتماعية.(24). جامعة سطيف.

بن حفيظ، عبد الله. (2009). حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية مسارات الممكن والمحتمل والمأمول. القاهرة: مجلة الأمم المتحدة الخاص بالمؤتمر فضاء عربي للتعليم العالي.(02).16.

بوسنة، محمد. (2000). تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي. جامعة سطيف: مجلة العلوم الإنسانية.(11).21.

محمد، مزيان. (2009). نظام التعليم العالي ل.م.د في الدول المغاربية:نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية والمسؤولية المجتمعية. القاهرة".مجلة الحوار العربي.(02).10.

أحمد، عرباوي. (2010). العلاقة بين التكوين الجامعي وكفاءة أداء الإطار في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر. كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان. الجزائر.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية. (2014). تقرير المعرفة العربي لعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية. (2016). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي لعام 2016.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. (2009). إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة. مصر.